

مؤتمر «السلامة في البحر» يناقش أزمات صناعة الشحن في دبي



«دبي: الخليج»

تحت رعاية وزارة الطاقة والبنية التحتية، نظمت مجموعة «ترايستار» المؤتمر السنوي الرابع حول «السلامة في البحر» يوم 22 نوفمبر 2022 في فندق «وان آند أونلي رويال ميراج» في دبي. وقد أعربت المنظمة البحرية الدولية عن ثقتها في أن مبادرة «ترايستار» ستسهم في تعزيز السلامة البحرية بشكل كبير.

في الوقت الحالي، ينقل الشحن البحري أكثر من 80 في المئة من التجارة العالمية، ويوفر وسيلة موثوقة ومنخفضة التكلفة لنقل البضائع على مستوى العالم، الأمر الذي يسهل التجارة ويساعد الدول والشعوب على تحقيق الازدهار. ووفقاً للمنظمة البحرية الدولية، شكلت جائحة «كوفيد-19» والأزمات الأخرى التي تواجه صناعة الشحن العالمية صعوبات هائلة بالنسبة للبحارة.

وناقش المؤتمر عدداً من القضايا الملحة مثل إزالة الكربون، وكفاءة الطاقة، والرقمنة، ودور الذكاء الاصطناعي في دفع

تقدم القطاع البحري

وقال كيتاك ليم، الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية: «ستواصل المنظمة البحرية الدولية العمل دون كلل للتعامل مع التحديات المتعلقة بالسلامة البحرية من خلال نهج متعدد الجوانب يتضمن وضع السياسات، والتدخلات المباشرة من والشراكات مع الوكالات والشركات العاملة في القطاع. كما (SCAT) قبل فريق العمل المعني بأزمة البحارة سنواصل العمل مع الحكومات والمعنيين في القطاع البحري والمنظمات الدولية الأخرى لتعزيز السلامة والأمن البحريين».

وأشادت المنظمة البحرية الدولية بجهود دولة الإمارات، التي كانت من أوائل الدول التي بادرت بتصنيف البحارة على أنهم «عمال من ذوي الأولوية» خلال جائحة «كوفيد-19» ووفرت جميع التسهيلات اللازمة لتبديل أكثر من 240 ألف بحار بشكل آمن وتمكينهم من العودة إلى أوطانهم، إضافة إلى توفير الرعاية الطبية واللقاحات المضادة لفيروس «كوفيد-19».

«دعم» الجيش الأزرق

تحتل دولة الإمارات موقعاً استراتيجياً على مفترق طرق الشحن العالمية ما يجعلها مركزاً رئيسياً للتجارة والخدمات اللوجستية مع سواحل بحرية تمتد لأكثر من 1,650 كيلومتراً. وتستقبل موانئ الدولة أكثر من 21 ألف سفينة سنوياً، وتتعامل موانئها مع أكثر من 17 مليون حاوية كل عام.

وقالت المهندسة حصة آل مالك، مستشار وزير الطاقة والبنية التحتية لشؤون النقل البحري: «بكل تأكيد، يشكل البحارة العمود الفقري للقطاع البحري. وفي هذا الإطار، كانت دولة الإمارات رائدة في اتخاذ الإجراءات وإطلاق المبادرات التي حققت فيها أسبقية على مستوى العالم. وخلال ذروة الجائحة، سمحت دولة الإمارات بتسهيل التبديل الآمن لأكثر من 240 ألف بحار تمت مساعدتهم على العودة لأوطانهم سالمين. وهذا العام، أطلقنا مبادرة «سالمين» التي تسهم في تعزيز جودة حياة البحارة وتساعدتهم على مواجهة التحديات التي يواجهونها نتيجة الجائحة والقيود المفروضة على السفر. إضافة إلى ذلك، أطلقنا مبادرات مثل «دعماً لجيشنا الأزرق» لحماية حقوق البحارة وتحسين حياتهم، و«إبحاركم بأمان» لتعزيز السلامة البحرية وحماية الأرواح.

وأضافت آل مالك: «علاوة على ذلك، نهدف إلى زيادة حجم الحاويات التي يتم تداولها في دولة الإمارات إلى 50 مليون حاوية بحلول عام 2032، بزيادة نحو 150 في المئة. كما نتطلع إلى زيادة عدد السفن والناقلات التي تحمل علم الدولة إلى 2000 سفينة. وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف، من الضروري أن نواصل جهودنا لضمان حياة أفضل ل«جيشنا الأزرق»، الذي يضطلع بدور رئيسي في نجاح القطاع البحري. وتعد فعاليات مثل مؤتمر «السلامة في البحر» ضرورية لتحقيق هذا الهدف، حيث إنها تجمع تحت مظلتها نخبة من أبرز قادة القطاع البحري في المنطقة لطرح الأفكار والعمل «على رسم خارطة طريق لتطوير القطاع والمضي به قدماً إلى الأمام».